اطلاق اسرائيل قمرا صناعيا تزعم أنه سيراقب المشروع الذري الايراني يأتي للتغطية على عورة جهاز الاستخبارات

■ لم يستطيع أفضل صائغي الكلام أن يجد اسما أكثر ملاءمة من «إيروس» يسمي به ورقة التين التي اختيرت هذا الاسبوع لتغطية عورة جماعة الاستخبارات الاسرائيلية.

تعرض الجمهور الاسرائيلي في الايام الأخيرة الى حملة اعلامية لا نظير لها في مداها حول اطلاق القمر الصناعي «إيروس ب» الى الفضاء. الحديث، كما قيل عن «رد اسرائيل على مشروع الذرة الايراني»، وجرى الحديث حتى عن «عيون الدولة». بازاء وفرة النشرات الاعلامية يُطرح كما قد تفهمون السؤال الملح: اذا كان هذا هو الجواب الاسرائيلي على القنبلة ـ فكيف يمكن أن تنشر جميع التفصيلات عن القمر الصناعي نشرا حراً جدا، وبمباركة الرقابة العسكرية ايضا.

السبب هو، أن الحديث عن حملة تظاهر داحضة أساسا. «إيروس ب» قمر صناعي للتصوير التجاري من انتاج الصناعة الجوية، تطلقه الى الفضاء شركة «إميج ـ سات»، إن مجرد اطلاقه هو انجاز تقني يستحق الذكر، لكن ليس بينه وبين تحسين قدرة اسرائيل الاستخبارية أية صلة.

أولا، الحديث عن قمر صناعي تجاري من جميع الجوانب، يستطيع كل واحد أن يمتلك صورا من الشركة التي تُشغله. تدور مثله فوق رؤوسنا اربعة أقمار صناعية لشركات من اوروبا والولايات المتحدة. لأحدها على الأقل، ويسمى «ديجيتال غلوب»، قدرة تصوير أفضل من قدرة «إيروس». كانت صحيفة «يديعوت احرونوت» هي الجهة الاعلامية الاولى التي استأجرت خدمات «ديجيتال غلوب» قبل سنتين ونشرت صورا استثنائية عن مصنع تخصيب اليورانيوم في أصفهان. إن صورا اخرى صورها قمر صناعي فوق ايران، نشرت في الاسبوع الماضي، جيدة على الأقل كتلك التي سيتمخض عنها «القمر التجسسي الصناعي الاسرائيلي».

وثانيا، إن جهاز الأمن الاسرائيلي ايضا، الذي عانى نقصا من الصور منذ فشل اطلاق القمر الصناعي التجسسي «الحقيقي» أوفيك 6، قد اشترى الكثير من السوق الحرة. التغير الوحيد الذي سيطرأ من الآن فصاعدا هو أن المال سينتقل الى شركة اسرائيلية بدل شركة اجنبية، ولا يجب الاستخفاف بذلك.

وثالثا، أقمار تجسس الولايات المتحدة الصناعية أفضل كثيرا من «إيروس»، وتتمتع اسرائيل بسهولة تناول حرة نسبيا لمنتجاتها.

ورابعا، الايرانيون، وصدقوا أو لا تصدقوا، يقرأون الصحف. حتى لقد سمعوا عن الأقمار الصناعية، ويقومون بكل شيء من اجل اخفاء ما يودون إخفاءه. إن وسائل التصوير، ولتكن نوعيتها ما كانت، وأهميتها ايضا، لا تستطيع أن تحل محل وسائل التجميع الاستخبارية الاخرى، مثل الوكلاء الأحياء أو التنصتات. من الحقائق أن جميع الكشوف الكبرى عن مشروع الذرة الايراني (كمشروع العراق وليبيا ايضا) لم تأت من الأقمار الصناعية بل من مصادر مخالفة تماما. في هذه النقطة يكمن السر الأكبر، وهو الذي يحاول الجميع اخفاءه: جماعة الاستخبارات الاسرائيلية (كتلك ايضا في الولايات المتحدة واوروبا الغربية) فشلت حتى الآن، فيما عدا نجاحات

صورة من الارشيف للمفاعل النووي الايراني

عينية في احباط الخطر الذي تُعرّفه هي نفسها أنه التهديد الرئيس لسلامة الدولة ووجودها. الحديث عن فشل مضاعف: فاسرائيل ليست لم تمنع فقط تحول ايران الى الذرة، بل على مدى أكثر وهذه الفترة لم تعرف ايضا ما يكفي عما يحدث داخل ايران. أحد الامثلة هو الكشف المتأخر جدا عن المسار الحقيقي الذي اختارته ايران لانتاج القنبلة ـ تخصيب اليورانيوم بواسطة آلات الطرد المركزي بمساعدة باكستانية، لا كما اعتقدوا في اسرائيل ـ بتطوير القدرات التي منحتها روسيا لايران في بناء المفاعل الذري في بوشهر. يُلقى الفشل في أساسه على كاهل الموساد، لكن المسؤولية لا يجب أن تُطرح عليه فقط. هذه هي الحقيقة المشوهة، التي لن تنجح حتى العناوين بحروف إهداء بيضاء برعاية خبراء اعلام الصناعة الجوية في تغييرها.

رونين بيرغمان
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/27

فتح تتمتع بدعم دولي قلص من حرية اسرائيل في التحرك

انتصار حماس فرصة ذهبية لاسرائيل لمواصلة الخطوات أحادية الجانب ولا حاجة الى تبديدها على مفاوضات عدمية مع أبو مازن

■ يتوجب تقشير عدد كبير من طبقات الخطاب الدعاوي من اجل التيقن من أن سيطرة حماس على السلطة تخدم مصالح اللاعبين الآخرين في المنطقة ـ عندما يكون اسماعيل هنية في الحكم، فان بامكان اسرائيل أن تواصل سياستها أحادية الجانب في المناطق. وحكام مصر والسعودية الخاضعون للضغوط الامريكية بادخال الدمقرطة الى بلادهم، يستطيعون أخذ قسط من الراحة: «نظرية بوش» لتغيير الانظمة العربية تبددت مع انتصار حماس في الانتخابات. حتى بشار الأسد الذي أوشك على الرحيل مُكرها عن كرسيه نجا في اللحظة الأخيرة. نظامه العلماني الدكتاتوري بكل مساوئه بدا فجأة أفضل من النظام الديمقراطي الاسلامي في دمشق.

ايهود اولمرت يحتاج الى حماس أكثر من غيره. حكومة حماس الضعيفة والمفتقرة الى الدعم الدولي والمتطلعة للمساعدة، هي البديل الأفضل من ناحيته في الجانب الفلسطيني. لدى اولمرت استراتيجية: اخلاء اغلبية المستوطنات من الضفة الغربية من اجل انقاذ اسرائيل من كارثة ديمغرافية، والاستعداد بصورة أفضل عسكريا وسياسيا للمجابهة القادمة مع الفلسطينيين. ولكنه لا يملك متسعا من الوقت. قبل الانتخابات تحدث اولمرت عما تبقى من ولاية بوش (حتى كانون الثاني ـ يناير 2009) باعتبارها «نافذة فرص» لتنفيذ خطة الانطواء. فترة حكم بوش تبدو الآن مسألة أبدية بالمقارنة مع حكومة اولمرت التي يُشك في استمرارها حتى ذلك الحين.

اولمرت مُجبر على التحرك بسرعة وتصميم. اليمين تلقى ضربة في الانتخابات والمستوطنون ما زالوا في عزلتهم ومستوى الارهاب ما زال متدنيا. ولكن هذا الوضع لن يتواصل الى ما لا نهاية. لذلك يحظر على اولمرت أن يهدر الوقت على المفاوضات الوهمية الفارغة. اذا طلب منه أن يضيع شهوراً على مفاوضات عقيمة مع محمود عباس أو مع شخصية فلسطينية وهمية اخرى فانه سيفقد اللحظة السانحة وتعلق اسرائيل لفترة اخرى مع يتسهار وايتمار وغيرها من البؤر الاستيطانية المقامة على ظهر الجبل.

أنصار «الشريك» محمود عباس من بين الاسرائيليين يقترحون اجراء مفاوضات التسوية الدائمة معه واستكمالها خلال شهر، ومن ثم طرحها على استفتاء شعبي فلسطيني. حسب السيناريو الذي يتصورونه سيجد محمود عباس صعوبة في ابتلاع الاتفاق ويسقط من الحكم. هذا يبدو جيدا اذا كان جزءا من قصة خيالية جيدة الحبك. أما على ارض الواقع، فلا توجد أي قيمة للاتفاق مع محمود عباس الذي لا يستطيع أن ينفذه أصلا. الأصعب من ذلك أن المفاوضات معه تنطوي على جانب من الخطورة. اذا تفجرت المفاوضات ـ بسبب الاختلاف حول مشكلة اللاجئين أو القدس مثلا ـ ستجد اسرائيل صعوبة في الانسحاب من المستوطنات. ذلك لأنه لا يخطر بالبال أن يتم التنازل عن الاراضي للفلسطينيين بصورة مجانية بعد الفشل على طاولة المفاوضات. بذلك سيتكرس الصراع ضمن الخطوط القائمة، والمستوطنات ستحظى بعملية إنعاش اصطناعية اضافية مثلما حدث بعد الفشل الذريع في كامب ديفيد.

وعليه، فمن الأفضل لاسرائيل ان تكون حماس غير الودية في الحكم. أخيرا أصبح في الجانب الفلسطيني طرف منضبط قادر على الحفاظ على وقف اطلاق النار ـ حتى اذا كان هشا ومنقوصا ـ وتطبيق مبدأ «قانون واحد وسلاح واحد» تدريجيا بدلا من فوضى فتح المأسسة. التفاهم الصامت الذي توصل اليه شارون مع حماس بوساطة محمود عباس أتاح الانسحاب الاسرائيلي من غزة، وما زال يسمح بحياة طبيعية في القدس وتل ابيب. وقف اطلاق النار القائم أهم في الوضع الراهن من اللقاءات الاستعراضية وخطابات السلام.

فتح تتمتع بدعم دولي قلص من حرية اسرائيل في التحرك. أما حماس فتفتقر الى هذه المكانة. رفضها الاعتراف باسرائيل وتمسكها بالايديولوجيا المتطرفة ودعمها الصارخ لعملية تل ابيب تصب كلها في صالح الدعاية الاسرائيلية المضادة. الصراع الداخلي يشغل الفلسطينيين ويتيح لاسرائيل التركيز على قضاياها الخاصة. من الصعب تخيل ظروف سياسية أفضل لخطة الانطواء، واذا لم يستغل اولمرت هذه الفرصة السانحة فانه سيفقدها، وعليه ستتلاشى خطته.

الوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/4/27

خطة الانطواء لا تقارن بفك الارتباط الذي كان تجربة مصغرة ويجب الحذر والصبر والتعقل قبل الاقدام على الخطة الكبرى

■ الانتقادات الموجهة لخطة الانطواء تأتي من اليمين او اليسار في الاغلب. لذلك يسهل وصفها بأنها تعبير عن مفارقة تاريخية للنزعة الخلاصية الابدية او كسذاجة حمائمية. الانتقادات الاتية من الوسط أكثر اثارة للغضب لانها ليست سهلة التصنيف. وعليه عندما يدعي انصار تقسيم البلاد ان فك الارتباط ليس الطريق الصحيح لذلك ـ يقولون عنهم انهم التفافيون يمارسون الالتواء. اما انصار كديما فيقولون انه لا يعقل ان يقوم من يريد انهاء الاحتلال ويدرك عدم وجود شريك فلسطيني بانتقاد الانسحاب احادي الجانب الكبير. لا يعقل ان يعارض خطة الانطواء من أيد فك الارتباط.

ذلك محتمل ومحتمل ايضا. فك الارتباط تميز بنواقص كثيرة. ولكن ميزته الكبيرة انه كان قليل المخاطر. الخطة اتاحت تحرير 1,3 مليون فلسطيني من عبء الاحتلال من دون تشكيل خطر على وجود اسرائيل. في اطار هذا المفهوم كان فك الارتباط تجربة مضبوطة. حيث تم خلالها طرح النهج احادي الجانب على محك الاختبار بثمن مالي يبلغ 8 مليارات شيكل وثمن بشري يبلغ ترحيل 8 الاف شخص عن منازلهم. الخطة حولت قطاع غزة الى نوع من المختبر لما سيحدث بعد انسحاب اسرائيل من دون اتفاق ومن دون مقابل وما الذي سيملأ الفراغ الناشىء اثر الانسحاب. وهل يتسبب الانسحاب الكامل عن ارض فلسطينية بالفوضى ام يتمخض عن واقع مستقر وقادر على البقاء.

بعد ثمانية أشهر من فك الارتباط اصبح من الممكن اجراء عملية تلخيص انتقالية لنتائج التجربة. والتلخيص هو: فك الارتباط كان نجاحا كبيرا في كل ما يتعلق باسرائيل والاسرائيليين. هو برهن ان في اسرائيل اغلبية قوية راغبة في انهاء الاحتلال بحذر وبصورة تدريجية وان هناك حكومة قادرة على ممارسة صلاحياتها وتحويل ارادة الاغلبية الى سياسة واقعية، كما اكد ان اسرائيل تملك ادوات سياسية قادرة على تنفيذ سياسة الحكومة واقتلاع المستوطنات وتقليص الاحتلال بصورة ملموسة وتتحلى بالمسؤولية.

ولكن بما يتعلق بالسلطة الفلسطينية والفلسطينيين فقد كانت نتائج التجربة مخيبة للامال. الانسحاب احادي الجانب لم يعزز القوى المعتدلة في المجتمع الفلسطيني وانما ادى الى صعود اسهم المتطرفين بالتحديد. الخطة لم تعتبر بالنسبة للفلسطينيين خطوة مصالحة وتسوية وانما فرارا استسلاميا والفراغ الذي تركته اسرائيل وراءها امتلأ بالفوضى المطبقة بدلا من دخول النظام الجديد اليه. وهكذا حل محل الاحتلال نظام حماس المتعصب. بذلك ادى فك الارتباط الى احتلال جديد وحرب اخرى بدلا من تقريبنا من توازن جديد وتحديد للحدود الدائمة وبلورة الاستقرار. النتائج المركبة والمتناقضة لتجربة فك الارتباط تستوجب التمحيص والدراسة. ليس هذا بالوقت المناسب للحماس وتحديد المواقف الحازمة. ان كانت اسرائيل دولة عاقلة وقيادتها ناضجة فعليها أن تأخذ قسطا من الوقت للتفكير في هذه المرحلة. ليس عليها ان تستبعد الانسحاب القادم من طرف واحد مباشرة وفي نفس الوقت لا يتوجب ان تقوم بالهرولة اليه. ان لا تتجاهل الضغط الديمغرافي والواجب الاخلاقي الذي يستوجب الفعل وفي نفس الوقت عدم اغلاق الاعين ومنعها من رؤية المخاطر الكامنة في العمل المشروع والخاطىء وعدم الانسحاب باي شكل من الاشكال من دون ان يكون خط الانسحاب مقبولا من الاسرة الدولة باعتباره حدودا شرعية لاسرائيل. انصار تقسيم البلاد الذين ينتقدون خطة الانطواء لا يمارسون الالتواء وافتراضهم الاساسي كان وما زال نفس الافتراض الذي يؤمن به اولمرت ورامون ولفني: يتوجب التحرك نحو انهاء الاحتلال حتى من دون انهاء الصراع. ولكن كما تشير تجربة فك الارتباط هذه الخطوة هي خطوة خطيرة. لذلك يتوجب ان تتم بصورة تدريجية وذكية وحذر وصبر. لا يمكن ان يكون فك الارتباط تكرارا متسرعا للانسحاب من غزة. ليست القضية مسألة ضربة واحدة وانتهى الامر. وليس الجدار نهاية للعالم وحلا لكل المشاكل. مشروع تقسيم البلاد يجب أن يكون مشروعا وطنيا واسع الابعاد وبعيد المدى وينفذ فقط بعد دراسة استخلاصات وعبر فك الارتباط بصورة عميقة.

آري شبيط
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/4/27

تعيين بيرتس ليتولى وزارة الدفاع وصفة لكارثة وطنية معروفة سلفا

■ وجهت مدافع الجيش الاسرائيلي آلاف القذائف نحو «قواعد اطلاق» صواريخ القسام. بلا فائدة. ارهاب صواريخ القسام مستمر. يدرك اليهود أن هذه في جوهر الأمر حرب وهمية. لكي لا يقولوا إن الجيش الاسرائيلي لا يرد. يُقتبس في «معاريف» من اقوال أحد الضباط في مقر القيادة، أنه يوجد تشابه ما بين ما يحدث عندهم وبين المسلسل في التلفاز عن غرفة الحرب. في مكان آخر في الصحيفة بالغ خبراء في وصفهم الحرب في المستقبل، التي سيكون فيها دمج بين حرب الرجال الآليين، والالكترونيات ومجالات الرؤية. كل شيء تلفازي وكل شيء وهمي.

اذا كانت هذه صورة ميدان القتال الحالي، فلماذا لا يكون لنا ايضا وزير دفاع وهمي. ما السيء في عمير بيرتس؟ في الحقيقة يستطيع كل واحد أن يكون وزير دفاع عندما تكون الحرب موصوفة كلعبة تلفاز.

يوجد هنا ترخيص حقيقي لعرض الحرب التي تدور، ولتلك التي يتوقع أن تحدث في المستقبل. يبدأ ذلك عندما يُعود كثيرون في السياسة وفي الاعلام الجمهور على تناول ألوية الجيش الاسرائيلي بنغمة استهانة، كتناوله «الجنرالات». منذ اللحظة التي يُعرضون فيها على هذه الحال يسهل على المشتغلين في السياسة أن يزعموا أنه كان من الأفضل أن يكون عليهم «إشراف مدني»، واذن ما السيء في المواطن عمير بيرتس كوزير للدفاع؟ بعد قليل سيقول لنا عضو الكنيست ايتان كابل إن هذا هو «ثمن الديمقراطية» ايضا.

أنا كمن غطيت الأنباء عن وزارة الدفاع لنحو خمسين سنة، وكمن عملت في مكتب وزير الدفاع في فترة الحرب، أحذر من أن تعيين انسان بلا تجربة في المجال، تعيين بيرتس وزيرا للدفاع، وصفة لكارثة معروفة سلفا، وللاخفاق القادم، وهو موضوع للجنة التحقيق الرسمية القادمة. ملك الدفاع المرشح عار، وتنقصه أي قدرة على ادارة المعركة التي مهمتها العليا الدفاع عنا. لحزب العمل مرشح ممتاز هو ايهود باراك لو كان بيرتس استطاع التغلب على حساباته المُسفة. هل أصبحنا ليختن شتاين، أو سويسرا، حيث يستطيع كل واحد أن يصبح عندنا وزير دفاع؟ تخيلوا انهم رفضوا اعطاء بيرتس وزارة المالية لانه لا سمح الله سيبذر بضعة مليارات من الشواقل، برغم أن الاقتصاد والاجتماع كانا «أجندته» المرتاب فيها، لكنهم كانوا على استعداد لاعطائه المسؤولية عن أمننا جميعا. هذا برهان سلفا على تقدير مشوه للرجل.

قال لي رافي ايتان، الوزير المرشح للمتقاعدين، العظيم الخبرة والحاد الذهن، قال لي بصراحة: «سيستغرقني الأمر سنة حتى أدرس جميع مشكلات المتقاعدين»، وقد بدأ يعالج ضائقاتهم. اذن كم من الوقت يحتاج بيرتس ليدرس أسرار سراديب جهاز الأمن؟ يبدو لبيرتس أن الثمن الذي سندفعه أهل ليجعله يستطيع القفز في المرة القادمة لرئاسة الحكومة، من وزارة الدفاع.

إن ما يصيبني بالجنون هو صمت الشياه لمنتخبي حزب العمل، ما عدا متان فلنائي، وهم الذين يرقبون باشتياق أن يطرح اليهم بيرتس، من وجبة الحوت وثوره البري في وزارة الدفاع. هل يخاف عامي ايلون وأفرايم سنيه أن يقوما ليقولا رأيهما، وليبُعدا العقبة من أمام الأعمى السياسي بيرتس، ومن طريقنا في الأمن الوطني؟ أولا يوجد لشيلي يحيموفيتش خطبة تعليمية للأمة في هذه القضية؟ في هذه الاثناء، أنتظر في الملجأ وأنا أضع على رأسي خوذة وأرتدي درعا.

أوري دان
كاتب يميني
(معاريف) 2006/4/27

التحقيق مع ليبرمان أصبح بمثابة «تعذيب للقانون»

حزب «اسرائيل بيتنا» يقترح سلب حق المواطنة من المواطنين العرب في اسرائيل في اطار تبادل مناطق مع السلطة

■ افيغدور ليبرمان وحزبه «اسرائيل بيتنا» يقترحان علينا سلب جزء كبير من المواطنين العرب في اسرائيل جنسيتهم وحق مواطنتهم في اطار اتفاق ينص على تبادل مناطق بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. فمثل هذا الموقف الغير جدير بالنظر، حتى وإن لم يكن جزءا من بنود البرنامج السياسي للحكومة الاسرائيلية القادمة، يُسهم في تعميق فكرة «لا شرعية» المواطنة للمواطنين العرب في اسرائيل.

مجرد أن يكون ليبرمان (يُنظر اليه) على أنه شريك شرعي في الحكومة الاسرائيلية الجديدة، وأن الاحزاب العربية مرفوضة أصلا من امكانية المشاركة في مثل هذه الحكومة، يعتبر وصمة عار على جبين الثقافة السياسية الاسرائيلية، ولا توجد أية علاقة بين عدم تعيينه لمنصب وزير الأمن الداخلي وبين التحقيق الذي ما زال مستمرا معه، لأن منعا من هذا القبيل يعتبر مرفوضاً من الأساس.

التحقيق مع ليبرمان حول الشبهات الجنائية المنسوبة اليه، استمرت واستغرقت وقتا طويلا لا يتناسب مع الأمر المعقول، وأصبح بمثابة «تعذيب للقانون». فالتحقيق يدور حول شبهات تتعلق بتمويل الحملة الانتخابية عام 1999، وقد بدأ فور نشر تقرير مراقب الدولة عام 2000، وخلال تلك السنوات نشرت الصحف كثيرا من العناوين التي أساءت كثيرا لسمعته الجيدة، ووجهت الشبهات بأن له علاقات مع «المافيا الروسية».

وحتى الآن لم يتم اثبات أية شبهة بالأدلة، لذلك لم توجه اليه أي لائحة اتهام.

وحسب ادعاءات الشرطة، فان التحقيق استغرق وقتا طويلا بسبب الصعوبات التي تحول دون الحصول على معلومات حول نشاطات غير قانونية في روسيا، ونتيجة للعراقيل التي وضعها النمساويون أمام اجراء تحقيق مع البنوك النمساوية، الذي جرت فيه من خلال عمليات تمويل الصفقات.

وحسب معرفة ليبرمان، فان الحديث يدور عن مماطلة مسيئة تستهدف سيرته الاجتماعية. وقد سبق لليبرمان أن طلب من المستشار القضائي للحكومة أن يستدعيه للتحقيق معه، وذلك لكي يعرف طبيعة التهم المنسوبة اليه، وطالب كذلك بضرورة التسريع في التحقيق معه واستكماله خلال مدة محددة، وقد مرت منذ ذلك الحين ثلاث سنوات.

وتجري حاليا تحقيقات في النمسا، وحتى هذه الخطوة لم يتمخض عنها أي تقدم في اتجاه صياغة لائحة اتهام أو اغلاق الملف. ليبرمان يخفي رأيه حول طبيعة تحقيقات الشرطة، وقد ادعى بأن المحققين يلاحقونه، بل لقد أُدعي عليه بأنه وجه اهانات لشخصيات عامة، بمن فيهم رئيس قسم التحقيقات السابق موشيه مزراحي.

حتى اذا كان الطراز المجوج لليبرمان لا يستحق المحاكاة، وأن برنامجه السياسي يستحق الشجب، فان الاتهامات التي يوجهها ضد مسألة إطالة زمن التحقيق المعقول ضده، تعتبر صادقة ومعقولة. فلا يمكن أن يستمر التحقيق مع مواطن لمدة غير محددة، سواء كنا نتحدث عن مجرد مواطن عادي أو عن شخصية معروفة. ويبدو أنه في سبيل توقف مثل هذا "العناء القضائي"، يمكن أن يتم عن طريق القانون تمديد الوقت القانوني لاستمرار التحقيق. ومثل هذا الاجراء قد يكون سببا في تحريك وتسريع تحقيقات الشرطة ويزيد نجاعة عملها وعمل النيابة العامة، ويفرض عليهما اتخاذ القرار، إما لهذا الجانب أو لذاك.

وحتى اذا كان القيام باغلاق أحد الملفات (في بعض الاحيان) سيمنع المماطلة في تحقيق القانون ضد جنائيين، سيمنع حدثا معاكسا، يتمثل في احداث ضرر لا يمكن اصلاحه لانسان وملاحقته بالتحقيق دون تحديد للوقت اللازم لذلك، فان ذلك سيظل بلا شك سببا في الضرر غير المحدود للمقابيس بالنسبة لاحترامه وحقوقه. و«تعليق الحكم» لا يقل أهمية عن مسألة تنفيذ الحكم. وهذه الظاهرة تستحق لفت انتباه المُشرعين في الدولة.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/4/27

لانه يغير طبيعته وجدول اعماله الاجتماعي الذي نجح على اساسه

قبول بيرتس منصب وزير الدفاع سيكون مدخلا لفشله

■ افنير برئيل، مدير حملة العمل في انتخابات 1996، كان يتلقى في حينه نتائج ثابتة للاستطلاعات: شمعون بيرس، مرشح العمل، يتفوق في نظر الجمهور على بنيامين نتنياهو، مرشح الليكود، في كل المقاييس باستثناء مقياس واحد ـ القدرة على معالجة المجال الامني.

ولكن بيريس اصر على أن يبقي في يده منصب وزير الدفاع وطلب حلا تسويقيا للضائقة في الاستطلاع. واعد رجال الاعلام وثيقة تحت عنوان: «صورة مرغوب فيها لبيريس ـ حازم، قيادي ووطني».

والشعار الذي اختير: «اسرائيل قوية مع بيريس». والفرصة في تسويق بيريس كقوي وحازم كانت مماثلة لفرصة تسويق اللاعب من يوركشاير كحساس وعطوف. نتنياهو انتصر.

التعيين المتوقع لعمير بيرتس في منصب وزير الدفاع هو من نوع القرارات التي تعمل ضد طبيعة وصورة المرشح. ففي وثيقة ربما اعدت في مكتب رئيس العمل جاء ان «الصورة المرغوب فيها لبيرتس في طريقه لرئاسة الحكومة ـ حازم، قيادي ووطني. الطريقة: ولاية في منصب وزير الدفاع الذي يرمز الى هذه المزايا». قد تكون هذه هي الصورة المرغوبة ولكن ليست هي الصورة الموفورة.

صورة بيرتس بنيت على مدى سنين طويلة كزعيم اجتماعي واقتصادي. هذه المكانة اكتسبت بالعرق والكد في تنفيذ وظائف قاتمة وليست لامعة، لرئيس بلدة تطوير ورئيس الهستدروت، وكذا مئات الصراعات واسعة التغطية الاعلامية، نعم، مع ميكروفون في اليد. وهذا ذخر اعلامي الكثير من السياسيين يحلمون به: تحقيق صورة حادة وواضحة. بيرتس، رغم أنه لا يعتبر بعد زعيما وطنيا، الا انه نجح في خلق الاحساس بأن الموضوع الاجتماعي هو هدفه الشخصي وجدول اعماله السياسي للمستقبل.

في التسويق السياسي، مثلما هو التسويق التجاري، يوجد مفهومان اساسيان: التثبيت والتمييز. التثبيت هو تشخيص مرشح سياسي او منتج تجاري ذي مزايا معينة: اذا قلت مرسيدس، فهذا يعني المكانة، واذا قلت فولفو ـ قلت الامان، واذا قلت بيرتس – فقد قلت المجتمع. أما التمييز فهو القدرة على البروز حتى عندما يعمل الاخرون في ذات الموضوع. موافقة بيرتس على قبول حقيبة الدفاع قد تحسن مسار مناصبه، ولكن من شأنه أن يحطم ثباته ورسائله. شركة كوكا كولا حاولت تغيير مشروبها الكلاسيكي واحلال اسم وطعم جديدين فتضررت. والسياسي الذي يحاول ان يستبدل ما وصفه هو نفسه كسبيل لحياته السياسية، فمن شأنه ان يعلق في مصير مشابه.

السؤال الاساس هو هل منصب وزير الدفاع قادر على ان يمنح بيرتس ثباتا جديدا. من غير المؤكد. فمنذ حرب الايام الستة لا توجد لنا حروب فرحة، ومنصب وزير الدفاع، باستثناء حالة اسحق رابين، لم يشكل قفزة الى منصب رئيس الوزراء. صورة وزير الدفاع كمن يحتل اراضي جديدة تتلخص اليوم كمن يطلق النار على اراض فارغة. واذا ما انشغل وزراء الدفاع في الماضي بالمفاوضات مع الفلسطينيين، فانهم اليوم يعنون بالتصفيات المركزة.

ايهود اولمرت، رئيس الوزراء، هو الذي سيركز في يديه المعالجة للموضوع السياسي وخطة الانطواء اذا ما صارت. اما بيرتس فسيكتفي على ما يبدو بالمفاوضات مع رجال حماس محمد ابو طير في اطار الهزل لبرنامج «بلاد رائعة» التلفزيوني.

باروخ ليشن
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/27

حصل فيها الاسرائيليون على الارهاب بدل الأمن

بيرتس يتلقى جهازا أمنيا يعاني جمودا بعد سنوات موفاز الثمانية

■ يمكن أن يفضي تعيين رئيس حزب العمل، عمير بيرتس، لمنصب وزير الدفاع، الى تغيير حقيقي لا في الجيش وجهاز الأمن فقط، بل في المجتمع الاسرائيلي كله، سواء من ناحية أمنية، أو من ناحية اقتصادية أو من ناحية اخلاقية.

تحتاج الدولة وأكثر أفرادها، ومواردها ومجدها مبذولة للأمن الى وزير دفاع يعرف كيف يوازن بين احتياجات الدولة واحتياجات الأمن ويستطيع أن يقف وقوفا صلبا حيال هيئة القيادة العامة ورؤساء «الشاباك»، مع عرض تصور عام مدني واخلاقي.

عمل شاؤول موفاز لثماني سنين متوالية تقريبا في ادارة جهاز الأمن في دولة اسرائيل، مع تعيينه لرئاسة هيئة الاركان في تموز (يوليو) من عام 1998، مرورا بالانتقال الى منصب وزير الدفاع في عام 2002 (بعد شهرين فقط من تسريحه من الجيش الاسرائيلي). يعاني الجهاز العسكري منذ ثماني سنين جمودا فكريا واضحا في كل ما يتعلق بمناضلة الفلسطينيين، وحقوق الانسان في المناطق، والاستعمال غير المحدود لطرق الاغتيال على اختلاف دروبها، وفي ضمن ذلك الاغتيال المركز من الجو.

في اثناء ولاية موفاز رئيسا لهيئة الاركان ووزيرا للدفاع، أصبح الجهاز العسكري أداة سمينة، تقتل من خلال محاربة الارهاب مئات الفلسطينيين الذين يُرتاب في أنهم يستعملون الارهاب بلا محاكمة، وبلا عرض أدلة وبلا قرار حكم. والأخطر من ذلك المس الدائم بمواطنين أبرياء، وكل خطيئتهم أنهم يوجدون في المكان غير الصحيح، في الوقت غير الصحيح.

وكذلك ايضا في قضية حصار المدن الفلسطينية، وكثرة الحواجز، وتقييد حرية الحركة، يتميز الجهاز العسكري تحت قيادة موفاز، بالتبلد شبه التام نحو الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين. لقد جعلت سياسة الخنق الاسرائيلية حياة الفلسطيني من العامة كابوسا متواصلا، مرويا بالمهانة والمعاناة، والغضب والكراهية، التي وُجهت في النهاية نحو اسرائيل فقط. هناك قضية اخرى يتكشف بها الجيش في ضعفه، هي القدرة على فرض سلطة القانون على المستوطنين في المناطق وتمكين الفلسطينيين الذين يعيشون بين ظهرانيهم من فلاحة اراضيهم بغير خوف. إن التنكيل الذي لا ينقطع للمستوطنين بالمزارعين الفلسطينيين، مع قطع أشجار الزيتون وسرق المحاصيل، حتى اطلاق النار الحية، كلها لم تحظ برد مناسب من الجيش، الذي بقي في أكثر الحالات بغير اكتراث وعاجزا.

إن عدم قدرة الجيش على مواجهة المستوطنين في الضفة تلاحظه العين خاصة في كل ما يتعلق بقضية المستوطنات غير القانونية، التي بدأت تنجم زمن ولاية موفاز رئاسة هيئة الاركان وحصلت على الدعم والمساعدة ايضا في ولايته وزارة الدفاع. كما تذكرون، رون شخنر هو أحد «النجوم» الرئيسة في تقرير تاليا ساسون، وهو مساعد موفاز فيما مضى لشؤون الاستيطان، والذي أجاز اقامة واستثمار نفقات الدولة في مستوطنات غير قانونية.

الآن يُطرح على كاهل بيرتس عبء ثقيل هو تخليص الجهاز الأمني من الجمود الذي يغشاه، وأن يطلب من هيئة القيادة العامة أن تُغير أنماط تفكيرها، وأن تعيد مفاهيم طهارة السلاح، وحقوق الانسان، وسلطان القانون الى الحياة اليومية في الجيش الاسرائيلي والحياة اليومية الأمنية لدولة اسرائيل.

الآن، بقي أن نأمل فقط أن عدم الخبرة الأمنية لبيرتس لن تجعل وزير الدفاع الجديد يشعر بالحيرة والانحطاط حيال سلسلة الجنرالات، ليُجيز فورا خططهم التنفيذية. على بيرتس أن يقف صلبا حيال سيطرة «التصور» الحالي، وأن يعرض على جهاز الدفاع تصورا قيميا واخلاقيا، يستطيع أن يجيب على احتياجات الأمن، مع الحفاظ على حياة الانسان وحقوقه الى أقصى درجة.

ياريف اوبنهايمر
أمين سر حركة «سلام الآن»
(معاريف) 2006/4/27